في جلسته الثامنة عشرة

مجلس النواب يؤجل التصويت على قانوني البنى التحتية ومفوضية الانتخابات

ناقش مجلس النواب، أمس الخميس، في جلسته الاعتيادية الـ١٨ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة، جدول أعمال يتضمن عشر فقرات، فيما أرجأ التصويت على قانون البنى التحتية وتعديل قانون المفوضية العليا للانتخابات، إلى يوم الاثنين المقبل.

وشهدت الجلسة التي ترأسها النائب الأول لرئيس المجلس قصي السهيل وحضرها ٢٣٠ نائبا، تأدية اليمين الدستورية للنائب عن دولة القانون حسن عبد النبي عباس بدلا عن النائب خلف عبد الصمد خلف.

□ بغداد / المدى

وكان من المفترض أن يتم التصويت على مشروع قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية، إلا أن ذلك تأجل إلى جلسة يوم الاثنين المقبل، لعدم الاتفاق عليه بين الكتل السياسية، بحسب ما نقلت وكالة "الفرات نيوز" الإخبارية عن مصدر برلماني.

وتضمن جدول أعمال الجلسة، القراءة الأولى لمشروعي قانوني المجلس الوطني للمياه، وهيئة المشتغلين العراقيين في المنظمات الدولية الحكومية، والقراءة الثانية لمقترحي التعديل الثالث لقانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨، وقانون تعديل قانون تعويض المتضررين اللذين فقدوا جزءاً من أجسادهم جراء ممارسات النظام البائد رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩، واليوم القراءة الثانية لمشروع قانون اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية بين حكومتي العراق وإيران.

كذلك تضمن الجدول القراءة الثانية لمشروعي قانون تصديق اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والأحوال الشخصية بين حكومتي العراق وإيران، وقانون اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم بين حكومتي العراق وإيران أيضا.

يذكر أن رئاسة مجلس النواب، رفعت، يوم الثلاثاء الماضي، جلسة المجلس الاعتيادية الـ١٧ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثانية إلى اليوم الخميس، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة شهدت القراءة الأولى والثانية لخمسة مشاريع ومقترحات قوانين أبرزها القراءة الأولى لمقترح التعديل الثالث لقانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨، فضلا عن مناقشة توصيات اللجنة الثلاثية المكلفة بموضوع الأنابيب النفطية المارة ضمن حدود مدينة بابل الأثرية، وفقا لوكالة "السومرية نيوز" الإخبارية.

المتحدث باسم كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب قد قال في وقت سابق لـ(آكانيوز) إن "الخلافات الرئيسية بشأن مفوضية الانتخابات تتركز على زيادة وتوزيع مقاعد المفوضية، ولم تتوصل الأطراف إلى الآن على زيادة عدد المفوضين من تسعة أعضاء إلى ١٥".

وأشار إلى أنه في حال زيادة عدد المفوضين إلى ١٥ عضوا فأن الكرد سيحصلون على ثلاثة مقاعد، وبخلافه يبقى العدد كما هو، أي مقعدين للكرد.

أما النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي، فيرى أن هناك خيارين لاختيار عدد أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تضم الأعداد المقترحة للأعضاء، والخياران هما "اختيار تسعة أعضاء أو خمسة عشر عضوا وهما بانتظار الاتفاق عليهما داخل مجلس النواب لإقرار أحدهما و اعتماده رسميا".

وأضاف البياتي لـ"الفرات نيوز"، أنه "لا يهمنا شيء أكثر من أن يكون في مفوضية الانتخابات تميل عادل كافة مكونات الشعب العراقي دون استثناء".

يذكر أن مسألة اختيار عدد المفوضين في مجلس المفوضية العليا للانتخابات واجه العديد من المعوقات بسبب عدم الاتفاق على عدد معين للأعضاء فضلا عن نسب تمثيل مكونات الشعب العراقي.

المتحدث باسم التحالف الكردستاني في مجلس النواب مؤيد الطيب، قال في تصريح أوردته وكالة "آكانيوز" للأنباء، أمس الخميس: إن التصويت على أعضاء مفوضية الانتخابات الذي كان مقررا أمس، تأجل إلى يوم الاثنين المقبل.

وأوضح الطيب إن "رئاسة مجلس النواب قررت تأجيل التصويت إلى يوم الاثنين المقبل، من دون تبيان أسباب التأجيل لأية جهة".

وكان المتحدث باسم التحالف الكردستاني في مجلس النواب قد قال في وقت سابق لـ(آكانيوز) إن "الخلافات الرئيسية بشأن مفوضية الانتخابات تتركز على زيادة وتوزيع مقاعد المفوضية، ولم تتوصل الأطراف إلى الآن على زيادة عدد المفوضين من تسعة أعضاء إلى ١٥".

وأشار إلى أنه في حال زيادة عدد المفوضين إلى ١٥ عضوا فأن الكرد سيحصلون على ثلاثة مقاعد، وبخلافه يبقى العدد كما هو، أي مقعدين للكرد.

أما النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي، فيرى أن هناك خيارين لاختيار عدد أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تضم الأعداد المقترحة للأعضاء، والخياران هما "اختيار تسعة أعضاء أو خمسة عشر عضوا وهما بانتظار الاتفاق عليهما داخل مجلس النواب لإقرار أحدهما و اعتماده رسميا".

وأضاف البياتي لـ"الفرات نيوز"، أنه "لا يهمنا شيء أكثر من أن يكون في مفوضية الانتخابات تميل عادل كافة مكونات الشعب العراقي دون استثناء".

يذكر أن مسألة اختيار عدد المفوضين في مجلس المفوضية العليا للانتخابات واجه العديد من المعوقات بسبب عدم الاتفاق على عدد معين للأعضاء فضلا عن نسب تمثيل مكونات الشعب العراقي.

النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف، تؤكد أن الخلافات السياسية لها تأثيرات كبيرة على مشاريع القوانين في مجلس النواب، وتتسبب في تأخير إقرارها، موضحة أن "عددا من مشاريع القوانين ما زال معرقلا في المجلس، وكان ينبغي إقرارها وإدخالها حيز التنفيذ في وقت مبكر".

وتابعت الجاف أن "الاختلافات في الرأي معمقة جدا لدى الأطراف السياسية، الأمر الذي اثر كثيرا في تأخير إقرار بعض المشاريع المهمة"، مضيفة "عدد كبير من مشاريع القوانين في مجلس النواب متكدس وينبغي العمل على إقراره بأسرع وقت لأن له ارتباط مباشر بحياة المواطنين، ولكن بسبب الخلافات السياسية لم يتم إقراره".

وفي السياق نفسه، يقول نائب عن ائتلاف دولة القانون عبد المهدي الخفاجي، في تصريح لـ"آكانيوز": إن قانون العفو العام الحالي لا يمكن تمريره ما لم توافق عليه جميع الكتل السياسية، لافتا إلى وجود اختلاف في وجهات نظر الكتل حول الفئات المشمولة به.

ويضيف "بعض الكتل السياسية تطالب بعفو عام يشمل المتهمين وفق المادة ٤ إرهاب، والأخرى تدافع عن الضحية، وقسم يدافع عن الجلاد وبعض الكتل ترى أن هناك بعض الأبرياء يجب إخراجهم من السجون والمعتقلات"، مبينا "هذه التقاطعات تتطلب وقفة جادة من جميع الكتل السياسية أمام القانون المطروح وهي ضرورية لإقراره".

وأستدرك الخفاجي بالقول: "لكن بعد أن تتفق عليه الكتل السياسية ولا يشمل مرتكبي جرائم الدم ومن تلطخت أيديهم بالدم العراقي سيكون جاهزا للتصويت عليه".

العراقية الحرة تدعو المالكي لمطالبة إيران بإطلاق حصة العراق المائية

□ بغداد / المدى

دعا رئيس ائتلاف العراقية الحرة قتيبة الجبوري، رئيس الوزراء نوري المالكي، إلى مطالبة إيران خلال مؤتمر دول عدم الانحياز بإطلاق حصة العراق المائية.وقال الجبوري في بيان صحفي، اطلعت عليه "المدى": إن "مشاركة العراق في مؤتمر دول عـ.م الانحياز المنعقد في طهران يجب أن يكون فرصة لطرح ملف حصة العراق المائية من الأنهار القادمة من الأراضي الإيرانية".

وأوضح أن "العراق شارك من خلال وفد حكومي رفيع المستوى في هذا المؤتمر الذي يعد نجاحه أمرا مهما بالنسبة لإيران التي ترى أنه يدعم موقفها في ظل الضغوطات الدولية التي تواجهها حاليا".

وأكد الجبوري "ومن هنا لابد لذا من اغتنام الفرصة لجعل مشاركة العراق في هذا المؤتمر مقرونة بإط لاق حصة العراق المائية دون قيد أو شرط ، مع عدم المساس بها مستقبلا تحت أي ظرف".

وأضاف الجبوري "من الأفضل أن يتم ذلك من خلال تعهدات خطية قانونية معترف بها وفقا للأعراف والمواثيق الدولية، لضمان عدم معاودة إيران لحجب حصتنا المائية وتكرار المشكلة ذاتها التي يواجهها المزارعون في المناطق القريبة منها في مواسم الجفاف".

العراق يشارك بوضع حجر الأساس للمتحف الدولي لنزع السلاح النووي

□ بغداد / المدى

اختير العراق مع اليابان وكندا وكازاخستان، أمس الخميس، لوضع حجر الأساس للمتحف الدولي لمؤتمر نزع السلاح النووي، في احتفالية شعبية ورسمية بحضور المحاربين القدامى من كازاخستان وممثلين عن ٨٠ دولة في هذا اليوم الذي اعتبر عيدا عالميا في مدينة سيمي القريبة من موقع التفجيرات النووية.

وذكر بيان صحفي لرئيس لجنة العلاقات الخارجية النيابية همام حمودي، اطلعت عليه "المدى"، أنه "حمودي تلقى دعوة من البرلمان الكازاخستاني ومنظمة نزع السلاح ومنع الانتشار النووي العالمية، في المؤتمر الذي عقد في العاصمة الكازاخستانية إستانا للفترة ٢٧ - ٢٩ آب ٢٠١٢ وبمناسبة اليوم العالمي لمعاهدة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي".

وضم الوفد في عضويته خبير العلوم النووية الدكتور حامد الباهلي عضو هيئة المستشارين في مجلس الوزراء، وسكرتير لجنة العلاقات الخارجية النيابية مصطفى محمد.

وأشار البيان إلى أن "حمودي التقى خلال زيارته الى العاصمة الكازاخستانية بعدد من رؤساء الجامعات والباحثين بالمجال الأكاديمي وأعرب عن رغبة العراق في تعزيز الأواصر مع اسبيا وكازاخستان في مختلف المجالات".

وتابع أن "حمودي أجاب بالمؤتمر على مجموعة من الأسئلة التي طرحها أساتذة الجامعة حول الأوضاع في العراق والواقع التعليمي فيه".

يذكر أن رئيس لجنة العلاقات الخارجية النيابية، الشيخ همام حمودي بحث في العاصمة الكازاخستانية الشراكة العلمية بين الطرفين لاسيما في قضايا الطب والهندسة.

اليوم.. التيار الصدري يجري الانتخابات التمهيدية في النجف وكربلاء وبابل

□ بغداد / المدى

تنطلق اليوم في محافظات النجف وكربلاء وبابل، الانتخابات التمهيدية لمرشحي كتلة الأحرار لمجالس المحافظات، وفيما أوضح التيار الصدري أنه سيتم اعتماد البصمة الالكترونية بدل الأحبار، طالب المرشحين بتجنب لصق الدعايات في الأماكن العامة لتجنب فرض غرامات مالية عليهم.

وقال رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات التمهيدية للتيار الصدري صلاح العبيدي، خلال مؤتمر صحفي عقده في النجف، أمس الخميس: إن "الانتخابات التمهيدية لانتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي في النجف وبابل وكربلاء ستنطلق يوم الجمعة". وبين أن "تلك الانتخابات ستبدأ من الساعة السابعة صباحا وتنتهي عند السادسة مساء"، مشيرا إلى أن "عملية فرز الأصوات ستكون صباح يوم السبت المقبل بحضور ممثلي المرشحين"، لافتا إلى أن "اللجنة المشرفة على الانتخابات ستعتمد البصمة الالكترونية بدلا من الأحبار للحيلولة دون تكرار التصويت للناخب الواحد". ودعا العبيدي وهو المتحدث باسم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر المرشحين إلى "طرح برنامج انتخابي شفاف والابتعاد عن التسقيط والتشويه والاستهداف للمرشحين الآخرين والكتل السياسية الممثلة في المجالس الحالية بما فيها كتلة الأحرار"، معتبرا أن "الهدف من هذه الانتخابات هو معرفة رأي المواطنين وقناعاتهم". وطالب العبيدي المرشحين بـ"تجنب لصق الدعايات في الأماكن العامة وتشويه المدن"، لافتا إلى أن "ذلك قد يعرض المرشح إلى غرامات مالية من الحكومات المحلية". وأوضح العبيدي أن "المدة التي منحت للدعاية هي ستة أيام لتجنب إشغال المحافظات بهذه العملية التي تربك المواطنين وتشل الحياة العامة"، مؤكدا أن "المرشح يفترض أن يكون معروفا سلفا بسيرته وعمله وليس من خلال الدعاية فقط". وكان أمين عام كتلة الأحرار البرلمانية ضياء الأسدي أكد، في الـ٢٧ من آب ٢٠١٢، أن المرحلة الثالثة من الانتخابات التمهيدية التي تجريها الكتلة لاختيار المرشحين للحكومات المحلية ستنطلق نهاية آب الجاري في محافظات كربلاء والنجف وبابل، متوقعا أن يكون الإقبال "منقطع النظير".

وأعلنت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، في ٢٢ حزيران ٢٠١٢، عن بدأ الانتخابات التمهيدية الخاصة باختيار أعضاء مجلس المحافظة ومجالس الأقضية والنواحي، مبينة أن عملية الاقتراع استخدمت فيها تقنية البصمة الذكية. وأعلن التيار الصدري في (٢٦ من نيسان ٢٠١٢)، أنه سيجري في حزيران من العام الحالي، انتخابات أولية ممهدة لانتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، مؤكداً أنه شكل لجنة عليا للإشراف على الانتخابات.

نواب ومسؤولون محليون يؤكدون اتفاق الجميع على أهميته

المطالبات تتجدد بضرورة إجراء التعداد السكاني

□ بغداد / المدى

فيما أكد أمين عام الكتلة البيضاء في مجلس النواب، أمس الخميس، أن جميع الكتل متفقة على ضرورة إجراء التعداد السكاني، نافياً رفض أي مكون لإجراء التعداد، شددت محافظة ديالى على أن إجراء التعداد "حلا ناجعا" لجميع المشاكل الاقتصادية والإدارية بين الكتل السياسية وبين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان. ونقلت صحيفة "روداو" الكردية، عن نواب كرد أن المكون الكردي وحده يرغب في إجراء إحصاء سكاني في العراق، أما بقية المكونات من الشيعة والسنة فأنهم لا يرغبون في إجرائه.

وذكرت الصحيفة إن "رئيس الوزراء نوري المالكي أبرم اتفاقا مع الكرد في العام ٢٠١٠، وكان من المفترض إجراء تعداد سكاني في غضون عام بحسب هذا الاتفاق، إلا أن هذا الأمر لم ينفذ على الإطلاق".

ونقلت عن نائب كردي قوله: إن "المالكي لا يريد إجراء التعداد، والسبب كما يعرف الجميع أن ٨٥٪ من سكان خانقين، و٥٠٪ من أهالي كركوك، و٧٥٪ من سكان شنكال في نينوى كرد، وعليه، إذا أجري التعداد، فأن المالكي سيخسر السيطرة على المناطق المتنازع عليها".

أما النائب عن الكتلة البيضاء جمال البطيخ، فقد صرح لوكالة كردستان للأنباء "آكانيوز"، أمس بأن "التعداد السكاني حاجة ملحة للبلد، لأن دول العالم أجمع تجري الإحصاء كل عشرة أعوام بغية استحداث البيانات الخاصة بسكان والنواحي في النجف وبابل وكربلاء ستنطلق يوم الجمعة". وبين أن "تلك الانتخابات ستبدأ من الساعة السابعة صباحا وتنتهي عند السادسة مساء"، مشيرا إلى أن "عملية فرز الأصوات ستكون صباح يوم السبت المقبل بحضور ممثلي المرشحين"، لافتا إلى أن "اللجنة المشرفة على الانتخابات ستعتمد البصمة الالكترونية بدلا من الأحبار للحيلولة دون تكرار التصويت للناخب الواحد". ودعا العبيدي وهو المتحدث باسم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر المرشحين إلى "طرح برنامج انتخابي شفاف والابتعاد عن التسقيط والتشويه والاستهداف للمرشحين الآخرين والكتل السياسية الممثلة في المجالس الحالية بما فيها كتلة الأحرار"، معتبرا أن "الهدف من هذه الانتخابات هو معرفة رأي المواطنين وقناعاتهم". وطالب العبيدي المرشحين بـ"تجنب لصق الدعايات في الأماكن العامة وتشويه المدن"، لافتا إلى أن "ذلك قد يعرض المرشح إلى غرامات مالية من الحكومات المحلية". وأوضح العبيدي أن "المدة التي منحت للدعاية هي ستة أيام لتجنب إشغال المحافظات بهذه العملية التي تربك المواطنين وتشل الحياة العامة"، مؤكدا أن "المرشح يفترض أن يكون معروفا سلفا بسيرته وعمله وليس من خلال الدعاية فقط". وكان أمين عام كتلة الأحرار البرلمانية ضياء الأسدي أكد، في الـ٢٧ من آب ٢٠١٢، أن المرحلة الثالثة من الانتخابات التمهيدية التي تجريها الكتلة لاختيار المرشحين للحكومات المحلية ستنطلق نهاية آب الجاري في محافظات كربلاء والنجف وبابل، متوقعا أن يكون الإقبال "منقطع النظير".

وأعلنت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، في ٢٢ حزيران ٢٠١٢، عن بدأ الانتخابات التمهيدية الخاصة باختيار أعضاء مجلس المحافظة ومجالس الأقضية والنواحي، مبينة أن عملية الاقتراع استخدمت فيها تقنية البصمة الذكية. وأعلن التيار الصدري في (٢٦ من نيسان ٢٠١٢)، أنه سيجري في حزيران من العام الحالي، انتخابات أولية ممهدة لانتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، مؤكداً أنه شكل لجنة عليا للإشراف على الانتخابات.

وتفرض رغبات الجماهير في عموم البلاد". وبين حسن إن إجراء التعداد سيمنح القوى السياسية حقوقها وثقلها في مختلف المناطق ويؤمن لانتخابات ديمقراطية مهنية بعيدة عن أي تأثيرات، مشيرا الى وجود رغبات واسعة لدى جميع المكونات السياسية لإجراء التعداد السكاني.

واعتبر مسؤول حركة الوفاق الوطني بديالى عبد السلام العزاوي التعداد السكاني حالة ايجابية تضع النقاط على الحروف وتوزع الأموال حسب الاستحقاق السكاني. ولفت العزاوي إلى ضرورة اعتماد لغة الحوار والتفاهمات بين القوى السياسية وبين السلطات التنفيذية والتشريعية للحفاظ على وحدة البلاد. وأعرب عن تأييد كتلته لتنفي المادة ١٤٠ من الدستور عن "طريق تقديم تنازلات بين حكومة كردستان والحكومة الاتحادية عن بعض المناطق المشتركة والمختلف عليها إداريا لمنع استغلال الأمر بشكل عكسي من قبل القوى الإقليمية المعادية للعراق مما يؤثر سلبا على وحدة العراق واستقراره السياسي".

فيما وصف عضو مجلس ديالى عن كتلة التوافق والإصلاح إسماعيل إبراهيم الجبوري التعداد السكاني بـ"الحالة الحضارية التي تؤسس لتعايش سلمي بين المكونات وليس لحالات تغيير قسرية في بعض المناطق". وشدد على "ضرورة إجراء التعداد السكني بشكل مهني من زاخو إلى البصرة وسط تفاهمات ايجابية بين الكتل السياسية بعيدا عن فرض أي بصمات ديموغرافية بالقوة".

وقال رئيس مجلس محافظة ديالى طالب محمد حسن لـ"آكانيوز": إن التعداد "مطلب جماهيري وضرورة ملحة لحسم النزاعات الإدارية وتحديد موازنات المحافظات حسب الاستحقاق السكاني وإنهاء جانب كبير من المشاكل العالقة بين حكومة كردستان والحكومة الاتحادية".

واستبعد حسن "فرض تغييرات ديموغرافية في المناطق المتنازع عليها من خلال التعداد"، مؤكدا إن "المادة ١٤٠ هي الحل الأمثل لتحديد مصير المتنازع عليها في النواب، لعرقلة إجراء التعداد، قال البطيخ: إن "الجميع يؤيد حاجة العراق الى بيانات حديثة لسكان محافظات العراق، بهدف تنظيم مجمل جوانب الحياة، وبما يسهم في التوصل الى إحصائية جديدة تمكن الدولة من معرفة الحاجة الحقيقية لسكان المدن من الخدمات والبنى التحتية وما الى ذلك".

وأوردت صحيفة "روداو" الكردية، إن "بعض الإجراءات تشير الى أن عدد السكان في بعض المحافظات ارتفع بنسبة ٤٠٪، بينما يشكل النمو في المدن الكردية صفر٪، وإن عدد المقاعد التمثيلية لمحافظات كردستان، والمقاعد التمثيلية لجنوب العراق ووسطه، كانت تتحدد طبقا للبطاقة التموينية، وهذا أمر يضر بمصلحة الكرد، نظرا لعدم اهتمامهم بالبطاقة التموينية".

وفي سياق الموضوع، طالبت المحافظات واحتياجاتها، والآن نحن بأمس الحاجة للتعداد ولكن هناك معوقات تحول دون إجرائه".

وبين أن "أبرز المعوقات التي تحول دون إجراء التعداد السكاني هو المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد، فهناك تداخل في إدارة تلك المناطق وتبعيتها للإقليم أو للحكومة الاتحادية، وهذه هي المسألة الرئيسية التي تعيق التعداد". وأكد البطيخ "نحن ندعم إجراء التعداد السكاني، لاسيما وأن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أعلنت قبل عامين انتهاء الإجراءات التحضيرية للعملية، ولكن هناك مسألة أخرى أعاقت إجراء الإحصاء هي مسألة الدين والقومية، ولكن هذه المسألة لم تكن جوهرية لإيقاف إجراء العملية بقدر ما يتعلق الأمر بقضية المتنازع عليها".

وعن وجود جهود سياسية في

ورأى الجبوري أن إجراء التعداد السكاني يحقق مكاسب كثيرة للبلاد في مجال الخدمات والموازنة والانتخابات ودفع الضرر عن الناس وعدم الانجرار وراء نزاعات وتداعيات تهدد التعايش السلمي.

ويفتقر العراق إلى أرقام وإحصاءات عن مختلف القطاعات العامة والخاصة بينما يحاول المضي قدما بإنعاش الواقع الاقتصادي للبلاد الذي عانى من الإهمال والتخريب طيلة سنوات من الحروب والحصار.

ويؤيد عضو مجلس ديالى عن ائتلاف دولة القانون عامر الخزرجي جميع الآراء المطالبة بإجراء التعداد السكاني لتحقيق العدالة في تقسيم الموارد على الشعب وليس على المحافظات فحسب، مشيرا إلى أن التعداد السكاني سيحدد حجم الكتل السياسية في خارطة البلاد.

وأكد الخزرجي أن مصير المناطق المتنازع عليها يقرره الشعب بشكل ديمقراطي وليس الكتل السياسية، مبينا أن إجراء التعداد مكسب ايجابي لنجاح الانتخابات وعدالتها وحل مشاكل الموازنة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

ويرى خبراء عدم جدية الحكومة الاتحادية لإجراء التعداد السكاني أو تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي بسبب مخاوفها من فقدان المناطق المتنازع عليها لصالح إقليم كردستان باعتبارها تمثل غالبية كردية.

ولم يشهد العراق منذ العام ١٩٨٧ إحصاء شاملا في عموم البلاد، لأن الإحصاء الذي اجري في عام ١٩٩٧ لم يتضمن محافظات إقليم كردستان الثلاث.